



4983

من وزير الشؤون المحلية و البيئة
الى السيد
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة ابتسام الجبابلي .

المرجع : مكتوبكم عدد 632 بتاريخ 16 ماي 2017

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع اعلاه ، أتشرف بأن أحيل

عليكم صعبة هذا إجابة بلدية تونس على السؤال الكتابي للنائبة السيدة

ابتسام الجبابلي حول العقار الكائن بالعقبة من منطقة الحرايرية .

والسلام.

وزير الشؤون المحلية و البيئة
رياض المؤخر





إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة على السؤال الكتابي للنائبة السيدة ابتسام الجبابلي حول العقار الكائن بالعقبة من منطقة الحرايرية

- تولت بلدية تونس إسناد قراري رخصة بناء الأول للمدعوّ حاتم النّكّاع تحت عدد 10639 يقضي ببناء مسكن متركّب من طابق سفليّ وطابق علويّ أوّل وسيّاج على الأرض الكائنة بالطريق الوطنيّة رقم 5 غدير القلّة - العقبة - تونس، والثّاني للمدعوّ عبدالرزاق المّليّتي تحت عدد 10640 يقضي كذلك ببناء مسكن متركّب من طابق سفليّ وطابق علويّ أوّل وسيّاج على أرض ملاصقة للأرض الأولى وذلك بعدما أدلى كلّ منهما ضمن ملفّه بنسخة قانونيّة من عقد بيع محرّر من قبل محامي ومسجّل لدى القباضة الماليّة بسيدي البشير، مع استخلاص معلوم بخصوص العقد لفائدة حافظ الملكيّة العقاريّة، وبنسخة أصليّة من إشهاد بحوز محرّر من قبل عدلي إشهاد وبقرار تصفيف على ملك الدّولة العموميّ للطّرق، وبمثال رفع مساحيّ مطابق لسندات الملكيّة المذكورة، وكان على هذا الأساس أن تمّ إسنادهما في الغرض قراري رخصة البناء عدد 10639 و10640 بتاريخ 23 سبتمبر 2015.
- بعد أن ورد علي مصالح البلدية مكتوبي الإدارة الجهويّة للشؤون العقاريّة الموجهين بتاريخ 15 و16 مارس 2016 إلى السيّد والي تونس والسيّد المكلف العامّ بنزاعات الدّولة داعين من خلاله إلى وجوب سحب الرّخصتين لتعمّد صاحبها مغالطة الإدارة والبناء فوق أرض دوليّة تابعة للرّسم العقاري عدد 572/38523 متّوبة (إسم الملك : مدرسة بئر دروج)، وبعد مزيد التّحرّي تبين فعلا تعمد المعنّيين بالأمر مغالطة الإدارة بعدم الإدلاء بشهادة في رفع اليد أو ما يفيد فسخ شرط إسقاط الحق رفقة سندات للملكيّة المقدّمة ضمن ملفّي رخصة البناء. وعلى هذا الأساس تمّ سحب قرار رخصة البناء عدد 10639 المسند للمدعوّ حاتم النّكّاع وقرار رخصة البناء عدد 10640 المسند للمدعوّ عبدالرزاق المّليّتي بمقتضى قرارين صادرين بتاريخ 8 أفريل 2016، تمّت إحالتهما على مركز الشرطة البلديّة بالذّائرة البلديّة بالحرايريّة بتاريخ 12 أفريل 2016 لإجراء ما يتعيّن قصد تبليغهما للمعنّيين بالأمر.
- بتاريخ 2 ماي 2016، تمّ تسليم المدعوّ عبدالرزاق المّليّتي الأصل من قرار السّحب المتّخذ في شأنها وشهد بذلك وأمضى على نسخة من القرار، كما تسلّم نفس الشّخص الأصل من قرار السّحب المتّخذ في شأن المدعوّ حاتم النّكّاع بمقتضى توكيل خاصّ، وشهد بذلك وأمضى على نسخة من القرار.